تجدد الاشتباكات بين الأكراد وفصائل موالية لتركيا بريف حلب

سوريا : مظاهرات في دير الزور لطرد الإيرانيين

عناصر من قوات سوريا الديمقراطية

الدمار في سوريا

دمشق – «وكالات» : سيطر متظاهرون في بلدة الصالحية شمال مدينة دير الزور السورية على حاجزين للقوات الحكومية السورية والميليشيات الإيرانية، وذلك ضمن احتجاجات للمطالبة بخروج ميليشيات طهران من المنطقة، وفق ما أفادت صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، أمس السبت.

وقال مصدر في مجلس دير الزور المدني التابع للمعارضة السورية: «قتل شخصان أحدهما من عناصر قوات سوريا الديمقراطية (قسد) والثاني مدني، وأصيب أكثر من 20 شخصاً جراء إطلاق عناصر القوات الحكومية السورية والميليشيات الإيرانية النار على المتظاهرين بعد تقدمهم باتجاه بلدة الصالحية».

كما انطلق متظاهرون من بلدة الحسينة والمعامل شمال مدينة دير الزور باتجاه بلدة الصالحية التي تسيطر عليها القوات الحكومية مطالبين بالعودة إلى منازلهم وطرد العناصر الإيرانية. وأكد المصدر أن المنطقة تشهد الآن توتراً.

من جهة أخرى تجددت الاشتباكات بين القوات الكردية وفصائل موالية لتركيا في محاور ريف مدينة الباب شمال شرق حلب.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان في بيان، أمس السبت، إن «الاشتباكات بدأت مساء أمس واستمرت حتى فجر اليوم، على محور قرية حزوان بريف مدينة الباب شمال شرق حلب، دون ورود معلومات عن خسائر بشرية».

وكانت اشتباكات عنيفة اندلعت بين القوات الكردية المنتشرة شمال حلب من جهة، والفصائل الموالية لتركيا من جهة أخرى، إثر عملية تسلل نفذتها الأولى على محور المالكية بريف مدينة إعزاز شمال حلب، ما أدى إلى مقتل عنصرين من فصائل الجيش الوطني الموالي لتركيا بالإضافة لإصابة آخرين، وفق المرصد.

من جانب آخر بدأت القوات الحكومية السورية صباح الجمعة، قصفاً بقذائف صاروخية في ريف اللاذقية، وذلك استمراراً لقصف بقذائف صاروخية مساء أمس الخميس في ريف إدلب الجنوبي وريف اللاذقية الشمالي، طبقاً لما ذكره المرصد السوري لحقوق الإنسان.

ووثق المرصد المعارض، الذي يتخذ من بريطانيا مقراً له، خلال يوم أمس مقتل عنصر من قوات النظام برصاص قناصي الفصائل الجهادية على محور الحاكورة بسهل الغاب في ريف حماة الغربي خلال تبادل القصف، ومع سقوط المزيد من الخسائر البشرية فإنه يرتفع إلى 4145 شخصا ممن قتلوا منذ بدء التصعيد الأعنف على الإطلاق ضمن منطقة «خفض التصعيد» في 30 إبريل الفائت، وحتى الخميس.

كانت أنقرة شهدت يوم الإثنين الماضي، قمة هي الخامسة لرؤساء للدول الضامنة الثلاث لمناطق خفض التصعيد في سوريا، وهم الرؤساء التركي رجب طيب أردوغان، والإيراني حسن روحاني، والروسي فلاديمير بوتين.

وشدد البيان الختامي للقمة على الحفاظ على سيادة سوريا ووحدة أراضيها والتمسك بمبادئ الأمم المتحدة، ورفض أي محاولة لخلق أي وقائع جديدة في الميدان تحت عباءة مكافحة الإرهاب في سوريا.

وتعتبر القوى الإقليمية الثلاث «الدول الضامنة» لعملية السلام في أستانا التي أطلقت في كازاخستان في يناير 2017 لإنهاء الحرب السورية، وتهدف إلى إكمال الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لتسوية النزاع.

من جهة أخرى قال المعارض السوري مئهم الخن إن قرار تشكيل اللجنة الدستورية لن يؤثر على الملف السوري بشيء، قبل محاكمة ما وصفهم بمجرمي الحرب في سوريا أولا على ما ارتكبوه من أفعال وجرائم ضد الشعب السوري.

وأوضح الخن أن النظام السوري مكن إيران من بلاده وبالتالي لا فائدة من تشكيل اللجنة الدستورية، مؤكدا أن طهران تعمل على تطوير عملية التغيير الديمغرافي في سوريا من خلال شراء الأراضي والمنازل، وضم دمشق للعواصم العربية التي تخضع لنفوذها وسيطرتها.

وشدد المعارض السوري الخن على أن إيران تمارس مشروعها التخريبي في المنطقة، ولا تلبي إلا مصالحها ومشروعات التوسع والهيمنة.

كما أكد الخن أن كل دولة تعمل على تعزيز مصالحها داخل الأراضي السورية بغض النظر عن الشعب السوري أو عودة المهاجرين، بل خطف أكبر مصالح داخل الأراضي السورية، مثلما تفعل روسيا في الوقت الحالي.

من ناحية أخرى أرسلت تركيا أطباء إلى محافظتين بجنوب شرق البلاد على طول حدودها مع سوريا وسط تحذيرات من جانب الرئيس رجب طيب أردوغان بشن هجوم عسكري أحادي الجانب.

وأمرت وثيقة أصدرتها وزارة الصحة، بإرسال أطباء من 19 محافظة إلى محافظتي أورفا وماردين للخدمة لمدة شهر اعتباراً من اليوم 20 سبتمبر وحتى 20 أكتوبر المقبل.

وجاء في الوثيقة أن الأطباء سوف يقدمون «الخدمات الصحية في إطار العملية العسكرية المعتزمة للقوات المسلحة التركية عبر الحدود للمنطقة السورية».

وقال المدير العام للغرفة الطبية بإسطنبول الطبيب عثمان أوزترك، إنه يتم حالياً إرسال 94 طبيباً من 19 محافظة إلى ماردين وأورفا.

وأضاف، أنه جرى إبلاغ أغلبهم بشأن النشر الفوري مساء أمس الخميس وصدرت لهم التعليمات بـ«المغادرة على الفور»، فيما أكد آمر الوزارة.

كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد هدد بالتوغل داخل الأراضي السورية لدفع قوات كردية تدعمها الولايات المتحدة للخلف وإقامة ما يطلق عليها «منطقة آمنة».

كانت تركيا والولايات المتحدة قد توصلتا إلى اتفاق بشأن اقامة منطقة آمنة في شمال سوريا غير أنهما اختلفتا بشأن مساحتها.

وقال أوزتورك، إنه يمكن إرسال الأطباء إلى محافظتي شرناق وهكاري، اللتين تحدان العراق.

وكثيراً ما تهاجم تركيا مواقع حزب العمال الكردستاني المحظور في شمال العراق.

قوات النظام تواصل القصف الصاروخي لريفي إدلب واللاذقية

إثيوبيا ترفض أحدث مقترحات مصر بشأن سد النهضة

لقطة من عملية إنشاء سد النهضة الاثيوبي

أديس أبابا – «وكالات» : رفضت وزارة الخارجية الإثيوبية في بيان حاد اللهجة الجمعة أحدث مقترح لمصر بشأن مشروع سد ضخم على نهر النيل ووصفته بأنه «ضد سيادة إثيوبيا».

وجاء البيان بعد وقت قصير على إعلان مصر فشل جولة جديدة من المحادثات حول ملء وتشغيل سد النهضة الاثيوبي الذي سيكتمل قريبا في إحراز تقدم، وكانت المباحثات قد استؤنفت بعد أكثر من عام، بحسب ما أورده موقع قناة «الحرة»، الجمعة.

وجاء البيان بعد وقت قصير على إعلان مصر فشل جولة جديدة من المحادثات حول ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي الذي سيكتمل قريبا في إحراز تقدم. كانت المباحثات قد استؤنفت بعد أكثر من عام.

وتخشى مصر من أن أكبر سد كهرومائي في إفريقيا يمكن أن يقلل حصتها من النيل، الذي يعتبر شريان الحياة للدولة ذات المائة مليون نسمة. ولدى إثيوبيا تقريبا نفس تعداد السكان، كما تقول أديس أبابا إن السد سيساعد التنمية في أحد أسرع اقتصاديات إفريقيا نموا.

وأوضح البيان الجديد من إثيوبيا أن «الأفكار المتنوعة الجديدة والمضرة التي يمكن أن تضر بالثقة التامية بين إثيوبيا ومصر والسودان يجب أن تتوقف.» وأضاف أن المقترح الجديد لمصر ضد خطط تنمية إثيوبيا التي وضعتها على النيل وسيعقد من ملء السد ويفرض أعباء على البلاد.

وتأمل إثيوبيا في أن تصبح مركزا رئيسيا للطاقة في إفريقيا لدى استكمال السد، الذي سيولد نحو 6400 ميغاوات، وهو أكثر من ضعف الإنتاج الحالي لإثيوبيا.

ويتوقع أن تجري إثيوبيا ومصر والسودان مفاوضات فنية في 30 سبتمبر – 1 اكتوبر، وتريد مصر دعم السودان في النزاع حول سد النيل، إذ أن الدولتين ستتضرران من المشروع الذي يتكلف خمسة مليارات دولار.

ولم تكشف إثيوبيا عن السرعة التي ترغب ملء الخزان بها، وهو ما سيؤثر على كمية المياه المتاحة لمصر والسودان.

وتريد مصر من إثيوبيا ملء خزان السد على مدار فترة زمنية أطول – 7 سنوات– وإطلاق نحو 40 مليار متر مكعب من المياه كل عام، وفقا لما قاله سيليشي بيكيل، وزير المياه والري الإثيوبي لقناة إي بي سي الرسمية هذا الأسبوع.

لكن مسؤولا مصريا أكد أن الدولتين اتفقتا على أن المراحل الأولى الخمس لملء الخزان يجب أن تستغرق عامين. وبعد الانتهاء من هذه المراحل الخمس، ستكون التوربينات الكهرومائية للسد قادرة على العمل.

وأوضح المسؤول أنه دون ذلك، يمكن أن تخسر مصر أكثر من مليون وظيفة و1.8 مليار دولار سنويا.

وتتلقى مصر نصيب الأسد من مياه النيل بموجب اتفاقيات أبرمت منذ عقود وتعتبرها دول حوض النيل الأخرى غير عادلة.

آلاف المتظاهرين في الجزائر رغم الإجراءات الأمنية المشددة

احتجاجات في الجزائر

الجزائر – «وكالات» : تظاهر آلاف الجزائريين في وسط العاصمة اليوم الجمعة، على الرغم من الانتشار الأمني الكثيف وإغلاق مداخل الجزائر العاصمة، وذلك للتعبير عن رفضهم للانتخابات المقررة في 12 ديسمبر.

ولم تمنع الحواجز الأمنية الكثيرة على مداخل العاصمة ولا الانتشار الأمني الكثيف في وسطها المتظاهرين من المشاركة بقوة في تظاهرة يوم الجمعة الـ31 على التوالي.

وبدأ وصول المحتجين بشكل تدريجي، وبينما كان وسط العاصمة لا يزال حتى الساعة الواحدة بعد الظهر (12:00 توقيت غرينيتش) خالياً إلا من بضع عشرات من المتظاهرين، ما لبث أن تضخم العدد.

وتجمع المئات قرب ساحة البريد المركزي، وبدأوا يهتفون «الشعب يريد إسقاط قايد صالح»، و«خذونا كلنا إلى السجن، الشعب لن يتوقف».

وفي حدود الثانية والنصف (13:30 ت غ) أي بعد الفراغ من صلاة الجمعة اكتظت الشوارع عن آخرها كما في هو الحال منذ انطلاق الحركة الاحتجاجية في 22 فبراير (شباط).

وقرابة الساعة الخامسة مساء (16:00 ت غ) تفرق المحتجون دون تسجيل حوادث، مع الوعد بالمشاركة في تظاهرة الطلاب إذ رددوا شعار «سنعود يوم الثلاثاء مع الطلاب».

وأقدمت القوى الأمنية قبل انطلاق التظاهرة على توقيف مواطنين قرب الساحة، بحسب ما أفاد مصورون.

ويطالب المحتجون برحيل كل أركان النظام الحاكم الذين يعتبرونهم من مخلفات عهد عبد العزيز بوتفليقة الذي حكم البلاد 20 سنة قبل أن يستقيل في 2 أبريل تحت ضغط الحراك الشعبي والجيش.

وأعلن الفريق أحمد قايد صالح، الرجل القوي في الدولة منذ رحيل بوتفليقة، الأربعاء أنه آمر بمنع الحافلات والعربات التي تقل متظاهرين من خارج العاصمة من دخولها، و«توقيفها» و«حجزها وفرض غرامات مالية على أصحابها».

وبات الوصول إلى العاصمة صعباً وتشكلت اختناقات مرورية بسبب الحواجز الأمنية التي تراقب كل السيارات.

وفي وسط العاصمة أوقفت قوات الشرطة عرباتها في كل الشوارع الرئيسية، بينها شارع ديدوش مراد المؤدي الى ساحتي موريس أودان والبريد المركزي، أبرز نقطتي تجمّع للمحتجين.

وشاهد صحافي عناصر من الشرطة بالزي المدني يدققون في وثائق الهوية للعديد من المارة قرب البريد المركزي وتم توقيف البعض منهم واقتيادهم في شاحنات نحو وجهة مجهولة.

وعند المدخل الجنوبي الغربي للعاصمة، كان في الإمكان رؤية قوات من الدرك توقف سيارات وافدين الى العاصمة، فيما توقفت في المكان نحو 10 شاحنات من قوات مكافحة الشغب التابعة للدرك الوطني.

وقال إيدير، إنه جاء من تيزي وزو على بعد نحو 100 كلم شرق العاصمة، واستطاع أن «يفلت» من بين نقاط المراقبة الأربعة «بأعجوبة».

وأضاف، «انطلقت منذ الخامسة صباحاً من مدينة تيزي وزو حيث كانت الطرقات خالية من السيارات، لكن على مستوى نقاط المراقبة شاهدت عشرات السيارات تخضع للمراقبة، أما أنا فأفلت بأعجوبة لأن لوحة ترقيم سيارتي بالجزائر العاصمة».

وتنقل ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي شهادات عن اختناق مروري «يمتد على كيلومترات عدة» على مداخل العاصمة.

وشوهدت طائرة هيليكوبتر تابعة للشرطة تحلق فوق العاصمة منذ الصباح.

وعلق نائب رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان سعيد صالحي على قرار الفريق قايد صالح منع الحافلات والعربات من خارج العاصمة دخولها بالقول، إن هذا «صادم حقاً».

وأضاف، أن هذا القرار «غير قانوني»، وأن «الدستور يكفل للمواطنين الجزائريين المساواة في ما بينهم وحرية التنقل».

ودعت منظمة العفو الدولية في بيان الخميس السلطات الجزائرية إلى «عدم منع وصول المحتجين إلى العاصمة الجزائر في 20 سبتمبر».

وبحسب المنظمة فقد تم توقيف «ما لا يقل عن 37 طالبا، ونشطاء سياسيين، وغيرهم من أفراد المجتمع المدني منذ 11 سبتمبر. وبينما تم إطلاق سراح البعض، لا يزال 24 شخصا على الأقل رهن الاحتجاز».

ومن أبرز الموقوفين 3 من رموز الحركة الاحتجاجية هم الإعلامي السابق في التلفزيون الحكومي فضيل بومالة، والناشط السياسي سمير بلعربي، ورئيس حزب قيد التأسيس كريم طابو.

وشهدت مناطق متعددة من البلاد تظاهرات حاشدة بحسب صور نشرها ناشطون عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ولا سيما في مدن قسنطينة وبرج بوعريريج وبجاية وتيزي وزو ووهران.

من جهتها أعلنت صحيفة «الخبر» أن اثنين من صحافييها، هما حميد غمراسة وخالد بودية، استدعيا من قبل الدرك الوطني للاستماع لأقوالهما بخصوص مقالات نشرتها الصحيفة، بدون مزيد من التفاصيل.

وكتب حميد غمراسة عبر صفحته على فيس بوك بعد مغادرة مبنى الدرك الوطني «6 ساعات استنطاق وضغط نفسي من أجل مقالين يتناولان معلومات أمنية، أحدهما يتعلق بالحراك»، مشيرا إلى أنه ينتظر استدعاءه من النيابة بعد الانتهاء من التحقيق «حول مصادر المعلومات في المقالين».

أما خالد بودية فكتب «تم سماع أقوالي.. في إطار تحقيق مفتوح حول مجموعة من المقالات كتبتها في (الخبر). حوالي 4 ساعات من التحقيق سادها الاحترام».

وإزاء تصاعد الحركة الاحتجاجية، اختارت السلطة العبور إلى مرحلة جديدة بإعلانها الأحد تاريخ 12 ديسمبر (كانون الأول) موعدا لإجراء انتخابات رئاسية، وذلك في كلمة للرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح. إلا أن المحتجين لا يريدون إجراء انتخابات في ظل النظام الحالي.